موانئ البصرة بين متواليات الخراب والازدهار

البصرة / اصوات العراق

على مقربة من جزيرة السندباد التي تقول قصص ألف ليلة وليلة أن السندباد انطلق منها تاركا وراءه البصرة ليخوض مغامراته الشهيرة أنشيء أول ميناء حديث في البصرة وكما مر العراق بمتواليات الازدهار والخراب، كان ميناء أو موانئ البصرة أول المتأثرين بها.

قال معاون مدير الموانئ الأسبق والخبير البحري كاظم فنجان الحمامي "في عام ١٩١٩بدأت الشركة العامة لموانئ العراق بالعمل وبشكل محدود إذ كان الميناء حينذاك عسكريا تابعا للقوات البريطانية الموجودة في العراق، وكان موقعها في جزيرة الصالحية مقابل الكورنيش ."

وأضاف "وظلت الموانئ العراقية تراوح في مكانها، حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨إذ شهدت قفزة نوعية هائلة بعد تسلم اللواء الركن مزهر الشاوي إدارتها في نفس العام للحد الذي تبؤت فيه المرتبة الأولى في العالم وتفوقت على كل الموانئ."

اللواء الركن مزهر الشاوي من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة تموز١٩٥٨ وكان من المقربين لقائد الثورة عبد الكريم قاسم ولأهمية الموانئ بالنسبة للدولة العراقية إذ كانت تعتبر نموذجا خاصا وتسند مسؤوليتها إلى المقربين من الحكومة من الذين يتمتعون بالقوة والكفاءة، واستلم مزهر الشاوي إدارة الموانئ لخمس سنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ .

وأوضح الحمامي أن سبب ازدهار عمل الموانئ العراقية زمن استلام مزهر الشاوي لمسؤوليتها، هو استقلاليتها تماما عن إدارة وزارة المواصلات والتقاطعات السياسية آنذاك، كما كان مجلس الإدارة فيها يضم العناصر الكفوءة والفاعلة وتوظيف واردات الموانئ المائية في تحديث الأسطول البحري وتوسيع الورش ا

لهندسية والفنية، وبناء الوحدات السكنية الكبيرة من بيوت لمنتسبي الموانئ ومدارس ومستشفيات ورياض أطفال ومرافق ترفيهية كالحدائق والمتنزهات والنوادي وتحسين ظروف العاملين فيها."

وتابع "كما تم التخطيط لبناء ميناء أم قصر وميناء خور الخفقة، بعد بناء الميناء العميق (١٣٠ كم جنوب البصرة)."

ويقع ميناء خور الخفقة النفطي في رأس الخليج العربي، وهو مخصص لرسو وتحميل ناقلات النفط، وكذلك ميناء خورالعمية المخصص لنفس الغرض.

وأشار إلى أن ميناء أم قصر هو أول إطلالة عراقية على الخليج العربي من جهة خور عبد الله، وكانت الموانئ الخليجية حينما تمر بمعضلة بحرية أو مينائية، ترجع إلى الموانئ العراقية للاستشارة.

ولفت الحمامي إلى أن الموانئ العراقية كانت تقوم بتنوير الفنارات والعوامات وعلامات الدلالة والأبراج من مضيق هرمز حتى ميناء المعقل.

أوربا لا في الاختصاصات البحرية فحسب بل في الاختصاصات الطبية والهندسية بكل فروعها."

ومضى في القول "وبعد مرحلة مزهر الشاوي التي انتهت في عام ١٩٦٣ سارت الموانئ بذات النفس ولكن بخطوات متعثرة بسبب التدخلات السياسية في عملها، وراحت تتنفس برئة واحدة حتى ١٩٨٠ ."

وكشف أن "في عام ١٩٨٠ شهدت الموانئ العراقية انحدارا نحو الهاوية لم تشهده أي موانئ في العالم وتردى مستواها إلى ما دون الصفر، وذلك بسبب غلق الممرات الملاحية المؤدية إليها بفعل الحرب الإيرانية العراقية والغارات الجوية العنيفة التي دمرت كل بنيتها التحتية والفوقية." مشيراً إلى أن خبراء الموانئ العراقية بين عامي ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ تعرضوا إلى ظروف مختلفة إذ أحيل بعضهم إلى التقاعد وفضل البعض الأخر العمل في الموانئ الخليجية والعالمية، فيما قتل العديد منهم في القصف الجوي والحروب.

واستطرد "ومن سنة ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ وهي فترة الحصار، كانت الموانئ العراقية تتعامل مع السفن المشبوهة والخارجة عن القانون التي تفتقر إلى ابسط الشروط الملاحية، وكان ذلك بعلم الدولة العراقية التي تتعامل مع مهربي النفط بذريعة كسر الحصار، وبالتالي اكتسبت الموانئ العراقية سلوكيات شاذة غير موجودة في أي ميناء في العالم، متمثلة بالفساد الإداري والفني والتعامل مع (مافيات) التهريب المدعومة من الدولة، وبالتحديد من سنة ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٣، وبعد انهيار النظام السابق تنفست الموانئ العراقية الصعداء ولكن بنفس الكوادر التي تربت على العوامل المذكورة سابقا، ووجدت نفسها تقف على أنقاض تركة ثقيلة خلفتها حروب الخليج الثلاثة في وضع لاتحسد عليه وخارج كل السياقات التنموية."

وزاد "ومن عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، حققت الموانئ العراقية أعلى الإيرادات وبدأت تحسن علاقاتها مع خطوط الشحن الدولي، وكانت لها محاولات ناجحة في دخول حلبة التنافس المينائي في حوض الخليج العربي على الرغم من الضغوط التي كانت تمارسها (لوبيات) الموانئ البديلة في سوريا والأردن وبعض موانئ الخليج والتي ما زالت ترسم "الاعيبها وخططها" لسحب البساط من الموانئ العراقية التي تعتبر الرئة الوحيدة التي يتنفس منها العراقي، والحجر الأساس الذي يرتكز عليه، والنافذة اليتيمة التي يطل منها على بحار الله الواسعة."

ودعا ألحمامي إلى استنفار كل طاقات الدولة العراقية وتوظيف كل إمكاناتها من اجل النهوض بهذه الموانئ والارتقاء بمستواها نحو الأفضل أو تحسين أدائها إلى مستوى ما كانت عليه عام ١٩٦٢ عندما كانت تتربع على عرش التفوق والإبداع والازدهار.

وقال عبد الكريم تعبان كابتن في أعالي البحار وربان مرفأ ومتقاعد حالياً "كان مزهر الشاوي من المع المدراء الذين استلموا أدارة الموانئ العراقية، فقد شهدت الموانئ تحت أدارته أزهى عصورها اذ كان بعيد النظر ويحيط جميع منتسبي الموانئ بالرعاية حتى في المناسبات العائلية، أرسل العشرات من أبناء عمال الموانئ الفقراء للدراسة في المدارس الأوربية وعلى مختلف الاختصاصات."

وأوضح "أرسلني أنا شخصياً إلى انكلترا بعد أن أنهيت دراستي الابتدائية وأكملت دراستي المتوسطة والثانوية والجامعية هناك."

وأضاف "خرجت الموانئ العراقية مهندسين وملاحين لامعين منهم قدامه الملاح وعصام فنسوا مدير موانئ سدني حالياً، واحمد فرنسيس المستشار البحري في سلطنة عمان وماجد عبد القادر المستشار البحري في حكومة دبي والدكتور محسن علوان المستشار البحري في الأمم المتحدة وعمر غالب عمر السعدون مستشار في اكبر الشركات البحرية العالمية، فضلا عن ربابنة سفن يتمتعون بسمعة عالمية في هذا المجال منهم تحسين علوان وعبد الستار الرميثي وخالد الاسدي والمثنى شياع وعبد المحسن السالم."

وأشار إلى أن شركة الموانئ في ستينيات القرن الماضي بنت ١٠٠٠٠ وحدة سكنية لعمال وموظفي الموانئ في المعقل والفاو وأم قصر والنجيبية، للحد الذي بقيت فيه بعض البيوت فارغة بعد أن سكن جميع العمال والموظفين في بيوتهم الخاصة. وتابع كما شهدت الحركة الرياضية في البصرة ازدهاراً كبيرا في ذات الفترة متمثلا ببناء ملعب الميناء وتوسيعه وإنشاء قاعة العاب القوى وقاعات أخرى وإنشاء مكتبة المعقل والحدائق والمتنزهات كحديقة الأندلس ومتنزه السندباد وغيرها. ولفت إلى أن العراق حصل وقتها عبر نادي الميناء على الوسام الاولمبي الوحيد . وقال الكابتن صلاح خضير عبود، مدير عام الشركة العامة للموانئ العراقية، "عانت هذه الدائرة المهمة في مردوداتها الاقتصادية للبلد، الكثير من الإهمال منذ تأسيسها علاوة على انتقال تبعيتها من وزارة الى أخرى في أوقات مختلفة، إذ كانت تابعة لوزارة المالية ثم التجارة وبعد ذلك تحولت الى مصلحة الموانئ ومن ثم الى شركة مرتبطة بوزارة النقل، وتعرضت البنى التحتية لشركة الموانئ العراقية الى أضرار شملت جميع منشآتها ومرافقها التشغيلية العاملة في العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار والإهمال."

وأوضح عبود أن "الجهود تنصب حالياً لتأهيل الكثير من مرافق هذه الشركة، بل أكاد أقول أننا نحاول إعادة تأسيس مرافق الشركة مجدداً وأن نسبة (٧٠٪) من واردات الشركة تتجه نحو إعادة أعمار هذه المرافق وتغطية رواتب العاملين فيها، أما النسبة المتبقية والبالغة (٣٠٪)، من الواردات فتذهب الى وزارة المالية."

وأضاف "بدأت الشركة مرحلة الأعمار الشاملة للموانئ العراقية مطلع ٢٠٠٥، إذ حصلت نسب انجاز متقدمة في أعمال بناء رصيفين في ميناء أم قصر بكلفة (٣٠ مليار دينار)، إضافة الى قيام الشركة بإعلان مناقصة انتشال الغوارق من القنوات الملاحية والتي تشكل عامل خطورة ومعرقل لسير السفن القادمة الى الموانئ العراقية، بسبب تردي أعماقها مما يؤدي الى زيادة عمليات التأمين على السفن الوافدة." وأردف عبود "إننا نملك مخططاً وجرداً كاملاً بالغوا رق وأمكنتها وهي تربو على(٨٠) قطعة بحرية غارقة، وقمنا بتقسيم مراحل انتشالها الى ثلاث قواطع، الأول من منطقة المعقل(شمالي مدينة البصرة) الى ميناء أبو فلوس(٣٠ كم جنوب البصرة)، فيما يبدأ القاطع الثاني من ميناء أبو فلوس الى ميناء الفاو(١٠٠ كم جنوب البصرة)، والثالث من رأس البيشة لينتهي في منطقة خور الزبير."

وغارت في أعماق شط العرب والموانئ العراقية، خلا العقود الأخيرة، عشرات القطع البحرية العراقية والأجنبية، بسبب القصف الجوي، فضلا عن تآكل بعضها بسبب توقفها لأكثر من ١٥ عاما بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية التي حددت حركة النقل البحري وأنهت الأسطول البحري العراقي وكل القدرات والإمكانات الفنية والملاحية.

سبب زيادة التبادل التجاري في تلك الفترة وحصول اكتظاظ في ميناء المعقل، دعت الحاجة الى التفكير بإنشاء ميناء جديد، وكان لقرب منطقة أم قصر من الخليج العربي وعدم إمكانية مرور البواخر الكبيرة بالقنوات الملاحية في الممر الملاحي السابق، ولعمق المنطقة مما يساعد في استقبال بواخر ذات غواطس اكبر من ميناء المعقل أدت تلك الأمور الى بناء الميناء الذي تضمن في حينه ثلاثة أرصفة خراسانية حديثة بواجهة كلية قدرها (٦٤٠م).

وأردف ألحمامي "وفي هذه الفترة امتلكت الموانئ العراقية اكبر أسطول للحفارا ت والساحبا ت والشعب الخدمية وانفتحت على الكليات والمعاهد البحرية العالمية وخصوصا الأوربية منها، وأرسلت أعداد كبيرة جداً للدراسة في

مسؤولون محليون ومختصون في مجال تأهيل البنى التحتية:

خروقات كبيرة رافقت مشاريع الأعمار في البصرة..والميزانية الجديدة مخيبة للآمال

البصرة/ المدى

قال مصدر مسؤول في مجلس محافظة البصرة، الأحد، إن بعض الجوانب السلبية رافقت تنفيذ مشاريع الإعمار في المحافظة ضمن خطة الأعمار للعام الماضي، وتمثلت بشكل رئيسي في عدم مطابقة المشاريع المنفذة وفق المواصفات الفنية المعتمدة.

وأضاف المهندس عبد الزهرة سمير عباس عضو لجنة الإعمار بالمحافظة انه "تم في أوقات سابقة رصد الكثير من الخروقات في المشاريع التي يجري العمل على تنفيذها في البصرة، ومنها استخدام الشركات المنفذة والمقاولين مواد غير مطابقة للمواصفات الفنية المتفق عليها".

وأوضح عباس أن "مشاريع المياه الثقيلة (المجاري) لم تعتمد على المناسيب الصحيحة في أثناء التنفيذ، إضافة إلى مشاريع الأبنية لاسيما أبنية المدارس، فضلا عن مشاريع الدول المانحة".

وبين عباس ان "عمل الشركات المخالفة تم إيقافه وابلغت وحدة الإعمار في المحافظة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين والمتضمنة إحالة مناقصة تنفيذ المشروع إلى جهة أخرى على أن تتحمل الجهة المخالفة جميع الخسائر المادية والتبعات القانونية نتيجة هذه الخروقات". وأشار إلى ان لجنة الأعمار في مجلس محافظة البصرة تمكنت، في وقت لم يحدده، بالتعاون مع وحدة الأعمار المحلي في المحافظة من تجاوز الكثير من هذه المعوقات عبر متابعة تنفيذ المشاريع ميدانيا وبشكل متواصل.

وكشف عباس ان "عدد المشاريع لعام ٢٠٠٧ التي يجري العمل على تنفيذها حاليا تبلغ ٢٢٦ مشروعا في مختلف القطاعات ووصلت نسبة الانجاز فيها الى ٧٠٪"، منوها بأن بعض مشاريع عام ٢٠٠٦ سيتم الانتهاء من انجازها قريبا.

ولفت عضو لجنة الإعمار في البصرة إلى ان تأخر صرف المبالغ المخصصة لمشاريع إعمار البصرة كان له مردود سلبي على عملية التنفيذ، إذ تم صرف المبالغ المخصصة لمشاريع عام ٢٠٠٦ في حزيران من العام نفسه أي بعد ستة أشهر، بينما صرفت المبالغ التي تم رصدها لمشاريع عام ٢٠٠٧ في شهر نيسان من ذات العام.

عدد المشاريع لعام ٢٠٠٧ التي يجري العمل على تنفيذها حاليا تبلغ ٢٢٦ مشروعا في مختلف القطاعات ووصلت نسبة الانجاز فيها الى ٧٠٪"، منوها بأن بعض مشاريع عام ٢٠٠٦

من جانبه عد رئيس لجنة الاعمار و التطوير في مجلس محافظة البصرة غالي مطر الموسوي ميزانية تنمية الاقاليم المخصصة للمدينة للعام ٢٠٠٨ مخيبة للامال و لم تصل الى مستوى الطموح للنهوض بواقع الاعمار و تأهيل البنى التحتية و الاستثمار.و قال الموسوي في حديث لـ(المدى) ان ميزانية البصرة لهذا العام زادت على العام الماضي بنسبة ١٠ ٪ ، لكنها ما زالت بعيدة كل البعد عن معالجة الواقع الخدماتي المتردي و تلبية احتياجات المدينة المتزايدة بسبب دورها الاقتصادي الكبير.و شدد على ان لجنة من مجلس محافظة البصرة التقت في وقت سابق رئيس الوزراء و ناقشت معه احتياجات المدينة و الاعباء و الاضرار التي تتحملها نتيجة اعتماد موارد البلاد بالغالب عليها دون ان يكون هناك اهتمام خاص بها ، مشيراً الى ان المجلس اقترح ان تخصص ميزانية حقيقية تليق بخطط النهوض الاستثمارية للمدينة تصل الى ترليون و ٨٠٠ مليون دينار. و تبلغ ميزانية مدينة البصرة للعام ٢٠٠٨ من الحكومة المركزية ٣٦٨ مليون دولار ، ما يعادل ٣٦٦ مليار دينار عراقي تقريباً ، فما كانت ميزانية العام السابق ٢٢٠ مليون دولار ما يعادل ٢٤٦ مليار دينار توزعت على ٢٢٢ مشروعاً كانت نسبة الانجاز فيها ٧٠ ٪.

ميزانية هذا العام توزعت على ١٥ قطاعاً خدمياً بعد مناقشات مع مدراء الدوائر و المجالس البلدية و رؤساء اللجان ذات العلاقة

و كشف الموسوي ان ميزانية هذا العام توزعت على ١٥ قطاعاً خدمياً بعد مناقشات مع مدراء الدوائر و المجالس البلدية و رؤساء اللجان ذات العلاقة في المجلس ، مشيراً الى أن اكثر القطاعات تخصيصاً كان قطاع بلديات المركز حيث تصل الى نحو ١٢٠ مليار دينار.و افاد الى ان قطاع المجاري خصص له ٦٠ مليار دينار بسبب معاناة المدينة من مشكلة المياه الجوفية ، و ارتفاع مستوى البحر عنها ، لذا فان هذا القطاع بحاجة الى ١٠ اضعاف لحل مشكلة المجاري ، متوقعاً ان يحل جزء منها خلال العام الجاري. فيما كان لقطاع الكهرباء ٣٠ مليار دينار خصصت لقطاع التوزيع و اصلاح الشبكة الكهربائية و توسيعها ، منوهاً عدم وجود امكانيات لاستحداث وحدات انتاجية.و كانت موازنات مشاريع القطاعات الاخرى بواقع ، التربية ١٥ مليار دينار ويشمل حل مشكلة استملاكات الاراضي لبناء مرافق تعليمية جديدة ، و الصحة ١٥ مليار دينار و ٩ مليار لقطاع التعليم العالي و ٣ مليار للقطاع الزراعي و الموارد المائية نصيبها ١ مليار و الاتصالات ٣ مليار و الاوقاف ٢ مليار و الرياضة و الشباب ١ مليار دينار مع توقع بزيادة السقف. فيما خصص مجلس المحافظة ٥٠ مليار دينار لقطاع الطرق و الجسور نظراً للاضرار الكبيرة التي تعرضت لها طرق و جسور مدينة البصرة الخارجية و الداخلية نتيجة استخدامها المستمر من قبل شاحنات النقل البري لوجود ٣ موانئ تجارية و نفطية.فيما بلغ التخصيص لقطاع الماء ٤٠ مليار دينار عوضاً عن برنامج المنحة اليابانية البالغ ٦٠٠ مليون دولار لمشاريع تغطي عموم البلاد. و قال الموسوي ان مدير ماء البصرة قدم كشفاً تضمن مشاريع بأربعين مليار للعام ٢٠٠٨ ، نظرا لوجود مشاريع اخرى تنفذها الدائرة من ميزانية الوزارة.و على صعيد المشاريع التي ستنفذ قريباً في البصرة ، اكد غالي الموسوي ان مشروع بناء شبكة جسور معلقة في ساحة سعد وسط المدينة قد احيل الى عدد من الشركات الاجنبية بكلفة اجمالية بلغت ١٢٠ مليار و ٣٠٠ مليون دينار.

نعي

بالغ الأسى ننعى الدكتور عبد اللطيف بندر أوغلو الذي وافته المنية إثر مرض عضال.

لقد أسهم الراحل في إثراء الثقافة والأدب بإنجازات مهمة شكّلت علامة تنويرية بارزة فضلاً عن كفاحه ونضاله من أجل عراق حر وموحد.

كان الراحل قامة شامخة وعمل بإخلاص من أجل الثوابت الإنسانية والوطنية كوزير دولة في حكومة إقليم كردستان وعضو في هيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن.

نسأل اللّه أن يتغمد الراحل برحمته الواسعة ونسأل لأهله ومحبيه الصبر والسلوان.

فخري كريم
رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن